مجلة البحوث المالية
المجلد (21) ـ العدد الثالث ـ يوليو 2020

تأثير الإرهاب، والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية

دراسة حالة للدولة الليبية (2011– 2020)

The effect of terrorism and international intervention on the future of the Nation-state
A case study of the Libyan state (2011-2020)

أ.د.م/ شريفة فاضل محمد بلاط

أستاذ العلوم السياسة المساعد

جامعة بورسعيد

ملخص الدراسة:

نشأت الدولة القومية منذ عام 1648م على مبادئ رئيسية، منها: الاعتراف بمبدأ السيادة القومية، مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، مبدأ الولاء القومي، إلا أنه مع سيادة نمط العولمة، وزيادة التدخل الدولي في الشئون الداخلية للدول، وكذلك عمليات الإرهاب التي أدت إلى اختراق حدود الدول، بالإضافة إلى التأثير على قدرات الدول الاقتصادية، تعالت الأصوات بعدم قدرة الدولة القومية على ممارسة كامل سيادتها على أرضها، كما استطاعت الجماعات الإرهابية النفاذ إلى داخل الدول المختلفة، وتوجيه ضربات إرهابية للدول والحكومات، مما دعا الدول الكبرى للمناداة بضرورة العمل الجماعي، وإعمال مبدأ التدخل الدولي بحجة المساعدات الإنسانية، أو دعم النظم السياسية المختلفة في الدول القومية، مما جعلنا نتساءل عن مدى قدرة الدولة القومية على الاستمرارية مستقبلاً في ظل تلك المتغيرات الدولية.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تربط بين الإرهاب، والتدخل الدولي كأسباب محددة لمستقبل الدولة القومية، وتطبق ذلك من خلال دراسة حالة للدولة الليبية، وتهدف إلى استشراف مستقبل الدولة القومية، ووضع سيناريوهات لتطورها مستقبلاً، في ظل تأثير كل من العمليات الإرهابية، والتدخل الدولي، وذلك بالتطبيق على الدولة الليبية خلال الفترة من 2011 بداية الثورة الليبية، والإطاحة بالعقيد القذافي وحتى 6 يونيو 2020 إعلان القاهرة لتسوية الصراع الليبي.

الكلمات المفتاحية:

الدولة القومية– السيادة– العولمة– الإرهاب– التدخل الدولي.

Abstract:

The nation-state arose since 1648 on major principles, including: recognition of the principle of national sovereignty, the principle of non-interference in internal affairs, the principle of national loyalty, except that with the prevalence of the pattern of globalization, and increased international interference in the internal affairs of states, as well as terrorist operations that led to penetration The borders of countries, in addition to influencing the capabilities of economic countries, which makes us wonder about the impact of both terrorism and international intervention on the future of the nation-state?

The study aims to explore the future of the nation-state, and to develop scenarios for its future development, through a case study of the Libyan state during the period 2011-2020.

Key words:
The nation state - sovereignty - globalization - terrorism - international intervention.

مقدمة الدراسة

الموضوع:

نشأت الدولة القومية منذ عام 1648م على ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي: الاعتراف بمبدأ السيادة القومية، مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، مبدأ الولاء القومي، ومنذ تحول العالم إلى عصر العولمة، وتحديداً منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الشئون الدولية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد بدأ الترويج لسيادة نموذج ثقافي واحد، وظهر اختراق للحدود عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، وبالتالي تعالت الأصوات بعدم قدرة الدولة القومية على ممارسة كامل سيادتها على أرضها، كما استطاعت الجماعات الإرهابية النفاذ إلى داخل الدول المختلفة، وتوجيه ضربات إرهابية للدول والحكومات، مما دعا الدول الكبرى للمناداة بضرورة العمل الجماعي، وإعمال مبدأ التدخل الدولي بحجة المساعدات الإنسانية، أو دعم النظم السياسية المختلفة في الدول القومية، مما يجعلنا نتساءل عن مدى قدرة الدولة القومية على الاستمرارية مستقبلاً في ظل تلك المتغيرات الدولية.

أهمية الدراسة: تربط الدراسة بين الإرهاب، والتدخل الدولي كأسباب محددة لمستقبل الدولة القومية، وتطبق ذلك من خلال دراسة حالة للدولة الليبية، مما يعد مساهمة في المكتبة العلمية.

وتهدف الدراسة إلى: استشراف مستقبل الدولة القومية، وسيناريوهات تطورها مستقبلاً في ضوء تحدي الإرهاب، والتدخل الدولي، كما تضع سيناريوهات لمستقبل الدولة الليبية في ضوء الواقع الحالي.

وتضع الدراسة فرضية رئيسية وهي أن العمليات الإرهابية، والتدخل الدولي هم متغيرات رئيسية تؤدي إلى تقلص دور الدولة القومية مستقبلا.

ولاختبار الفرضية تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس هو: ما هو مستقبل الدولة القومية في ظل العمليات الإرهابية، وعمليات التدخل الدولي؟ هذا وتتفرع عنه عدة أسئلة فرعية منها: ما المقصود بالإرهاب، والتدخل الدولي؟ ما العلاقة بين الإرهاب، والتدخل الدولي؟ ما المبادئ التي قامت عليها الدولة القومية؟ ما هي السيناريوهات المحتملة للدولة القومية مستقبلاً؟ ما تأثير الإرهاب على

ليبيا؟ كيف أثر التدخل الدولي على الدولة الليبية؟ ما هي السيناريوهات المستقبلية للدولة الليبية؟ وتستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي، ومنهج دراسة الحالة. (الضامن، 2007)

حدود الدراسة:

أ–الحدود الموضوعية: دراسة تأثير كلا من الإرهاب والتدخل الدولي على الدولة القومية مستقبلياً، بالتطبيق على الدولة الليبية.

ب–الحدود الزمنية: تبدأ من 17 فبراير 2011 بداية الثورة ضد نظام العقيد معمر القذافي، وحتى 6 يونيو 2020 تاريخ إعلان مبادرة القاهرة لحل الصراع الليبي.

تقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وخاتمة، كالتالي:

المبحث الأول: إشكالية الدولة القومية، وسيناريوهات المستقبل.

المبحث الثاني: العلاقة بين الإرهاب، والتدخل الدولي.

المبحث الثالث: الإرهاب والتدخل الدولي في ليبيا: دراسة حالة

المبحث الأول: إشكالية الدولة القومية، وسيناريوهات المستقبل

أولاً: إشكالية الدولة القومية، وتطورها في عصر العولمة:

ظهرت نماذج عديدة للنظم السياسية على مر العصور؛ فمنها نظام دولة المدينة، التي سادت في الحياة السياسية اليونانية، ومنها الامبراطوريات مثل الامبراطورية الرومانية، وهناك نظام دولة الخلافة، الذي ساد في المشرق، وآخر التطورات هي الاتفاق على ما يسمى بالدولة القومية منذ عقد معاهدة وستفاليا عام 1648م.

لذا يقول رولند روبرتسن أن معظم تاريخ العالم يمكن اعتباره سلاسل متتابعة من صيغة مصغرة من العولمة؛ بمعنى أن قيام الإمبراطورية التاريخية مثلاً كان يشتمل على توحيد أقاليم وكيانات اجتماعية كانت معزولة من قبل، كما كانت هناك تحولات في الاتجاه المضاد، كما هو الحال في

تفكك أوروبا في العصور الوسطى، ولو أن نشأة الدولة الإقليمية ساعد على دفع الامبريالية قدماً ومعها تصورات عن العالم ككل. (روبرتسن، 2005)

وهكذا فإن نظام الدولة القومية لم يكن بداية النظم السياسية، وبالتأكيد أنه لن يكون آخر هذه المراحل، فالدولة القومية هي أشهر نموذج معروف للأشكال السياسية في التاريخ الحديث، وهي أهم شكل لحكم الشعوب.(Liu, 2019)

ويذكر شولتيه، أن الدولة ذات السيادة ليست ظاهرة أزلية، حيث لم يكن لها وجود قبل القرن السابع عشر، وليس هناك سبب لبقاء هذه السيادة إلى الأبد، ومع طغيان العولمة تغيرت أركان الدولة، حيث أخذت أهمية السيادة تقل وتضمحل، حيث كانت السيادة ركناً أساسياً من أركان الدولة، فمع انتشار العولمة أخذت السيادة الوطنية تتقهقر، وتتكمش بالرغم من ثبات جهاز الحكم الذي زادت قوته وهيمنته. (مجيد، 2000)

ويعتبر ماكس فيبر أن ممارسة الدولة لسلطتها تهدف إلى تحقيق الهيمنة، وتتحقق الهيمنة على أساس مشروعية سلطتها. (التميمي، 2016)

بينما يرى برتران بادي أن الدولة كمؤسسة، وكمجموعة من الفاعلين فإنها تعيش في إدراك الآخر قبل أن تحدد ذاتها، وأن رجال القانون قد أقروا أن السيادة هي مشكلة اعتراف، وأن هذا القبول من جانب الآخر يخضع لتعسف الثقافات، وتعدد المعاني، وتنوع الرؤى، ويسوق الأمثلة على ذلك باحتلال السفارة الأمريكية في إيران عقب إقامة الجمهورية الإسلامية، مما يظهر أن المفاهيم المعيارية التي تتعايش في عالمنا لا تعبر عن رؤية واحدة لحق السيادة.

فالمشاركة الفعالة لإيران في حرب لبنان إلى جانب الشيعة تعبر عن الفكرة نفسها، وينتج رفض إسرائيل منح السلطة الفلسطينية خاصية السيادة عن مفهوم صهيوني للأرض المقدسة يمنع أي اعتراف بالغيرية في هذه المساحة على الأقل، كما أن تعميم شروط المساعدات التي تضعها الدول الكبرى، وربطها بتغيير جزء أو كل النظام الداخلي في الدول المستقبلة لتلك المساعدات، يشير إلى أنه سيتم قبول الآخر بصفته صاحب سيادة بصورة أفضل لو أنه توافق مع صورتنا الخاصة.

كما يتساءل برتران بادي عن قيمة مفهوم السيادة كقيمة مطلقة في ظل عقد الدول للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتي تفرض على الدول ضرورة احترام تعهداتها الدولية إلى حد وضعها فوق قوانينها الخاصة.

فوفقاً لأحكام اتفاقية الجات مثلاً وطبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة يحق للدول تحديد كيفية تطبيق أحكام الاتفاقية حسب دستورها الوطني، ولكن لا يحق لها اختيار التطبيق من عدمه بدعوى الدستور، ويجب على الدول أن تقوم بعملية موائمة للتشريعات الوطنية، حيث تلزم جميع اتفاقيات جولة أورجواي الدول أعضاء المنظمة بتعديل تشريعاتها الوطنية، وفقاً لأطر زمنية محددة لتتوافق في النهاية مع أحكام الاتفاقية، ولا يجوز لدولة أن تتنصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون الداخلي، بل أصبح لزاماً عليها تعديل هذا القانون لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. (المجدوب، 2001)

لذا يؤكد برتران بادي هشاشة مفهوم السيادة، وأنها لن تستطيع البقاء كمبدأ إلا بشرط قبولها للانحصار. (بادي، 2001)

ويرى آندرو لينك لاتر أنه إذا كانت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية تركز على العلاقات بين وحدات سياسية مستقلة –الدول– فإنه في عصر العولمة، لن تستطيع تلك الدول أن تصمد في ظل العديد من التحديات مثل التدهور البيئي، الثورات الإثنية التي تحدث بسبب شعور العديد من الجماعات بأنهم مواطنون درجة ثانية في داخل دولهم.(Linklater, 2002)

ويرى لان كلارك أنه منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي فإن هناك إشكالية بين الهوية والدولة القومية، حول طبيعة المواطنة، من هو المواطن، وما هي طبيعة العقد بينه وبين الدولة؟ (Clark, 2002)

ومع ملاحظة أن تركيب الحكم في الدولة يميل إلى التمركز حول السلطة المحلية التي صارت مرتبطة بالسلطة الاقتصادية، ساد رأي يرى أن صندوق النقد والبنك الدوليين، ومجموعة الدول الصناعية، وغيرها من المنظمات التي تعمل لصالح الشركات العابرة للقوميات، والبنوك، وشركات الاستثمار العالمية هي بمثابة الحكومة التي تُسَير العالم فعلياً، كما أن دول الشمال القوية تمارس فعلياً دور إدارة العالم لتحقيق مصالحها، وفرض إرادتها على دول الجنوب، وتلك الحكومة العالمية تترك للحكومات في الدول مهام تافهة مثل إدارة العنف، ومواجهة الثورات الشعبية للسكان، وتعمل

حكومة العالم بعيداً عن دور الشعوب أو تأثيرها، وتضع كل في مكانه متشدقة بشعارات نشر الديمقراطية. (تشومسكي، 2010)

لذا يرى انجيليس سولان أننا نتجه نحو الكونية، والكونية لا تعني مجرد دولية التبادلات، وأنما تعني التوسع في أنظمة الإنتاج التكاملية على المستوى العالمي، وخضوع الأمم لمتطلبات النظام المالي الدولي، كما تنطوي الكونية على علاقات بين مختلف الثقافات، أي نوع من الاندماج في روح حضارة مشتركة، وهو يتحدث عن المواطنة العالمية، التي تمثل تنظيم الدول، والأمم، والأقاليم، والفئات، والمجموعات الاجتماعية على المستوى الدولي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة، والاستفادة من إمكانيات التفاعل الخاصة بالنظام العالمي لمصلحتهم، وتتضمن أنشطة المواطنة العالمية حوارات الجنوب مع الجنوب، ومساعدات إنسانية دولية يقوم بها الشمال نحو الجنوب، ومنظمات إنسانية. (كوريلا، 2007)

وهناك رأي آخر يرى أنه في ظل سيادة نمط الهيمنة فإن الدولة القومية سوف تظل أحد الفاعلين الأساسيين لضبط العولمة، سواء من خلال زيادة التبادلات الحرة أو ضبط التأثيرات غير المرغوبة، فالدول حسب هذا الاتجاه مازالت هي المصدر الأول لتكوين رابط المواطنة، ومن ثم فهي أحد المصادر الرئيسية لإعطاء الشرعية للعمل العام، وللسياسات العامة، كما أنه باستطاعة الدول أن توفر لنفسها السبل بحيث لا تصبح العولمة شكلا جديداً للكونية، وإنما فرصة للتعبير عن النزعات الخصوصية والتنوع، وأن تراجع سلطة الدولة الذي يشعر به البعض نوعاً من إصلاح أساليب الضبط والتنظيم. (باريني، 2007)

وزاد هذا الطرح بقوة عقب انتشار فيروس كورونا حيث بدأ الحديث عن تعاظم دور الدولة وأهميتها مقارنة بالكيانات السياسية الأخرى، لأنها الوحيدة القادرة على القيام بالكثير من المهام غير قابلة للتفويض مثل الصحة والتعليم والأمن. (Bray, 2020)

ثانياً: سيناريوهات مستقبل الدولة القومية:

هناك العديد من السيناريوهات المطروحة نستعرضها فيما يلي:

يضع كيث سوتر أربعة سيناريوهات لمستقبل الدولة القومية، وهم: (Suter, 2018)

1–سيناريو الدولة المستقرة، على أساس أن الحكومات القومية لا تزال تسيطر على مصيرها، ولا ترغب في العمل معًا لحل المشكلات المشتركة، يجادل هذا السيناريو بأنه على الرغم من كل الحديث عن الحكم العالمي، سيبقى هيكل الدولة القومية هو الأساسي.

2–سيناريو الدولة العالمية، فرغم أن الحكومات الوطنية تظل مسيطرة على مصيرها، فهي مستعدة للعمل معًا لحل المشكلات المشتركة، وهذا يتطور تدريجًا إلى شكل من أشكال الحكم العالمي، ويستند ذلك إلى عدم وجود حلول وطنية للمشاكل العابرة للحدود الوطنية، لذا يجب على الدول أن تعمل معًا من خلال شكل من أشكال الحكم العالمي لحل المشاكل المشتركة.

3– سيناريو شراكة الأرض، ويستند هذا إلى ضعف الدولة القومية، حيث تفقد الحكومات السيطرة، وتملأ الشركات عبر القومية الفراغ، وتصبح المنظمات الوحيدة القادرة على قيادة وتيرة التغيير هي الشركات عبر القومية، ثم ربط العالم معا في سوق واحدة، لملء الفراغ الحكومي.

4–سيناريو الدولة البرية، ويستند هذا السيناريو على وجود الدولة القومية الضعيفة، حيث تفقد الحكومات السيطرة على بلدانها، ولا توجد منظمة لملء الفراغ، وبالتالي هناك فوضى متزايدة، هذا هو سيناريو "الكابوس"، الذي تنهار فيه الدول القومية، حيث يوجد زيادة في "الدول الفاشلة"، والحركات الجماهيرية للشعوب، وزيادة المشاكل البيئية، والصحية.

ويستعرض مارك جرانت التحديات الضاغطة على الدولة القومية، وتتمثل في: (Grant, 2019)

1–الإقليمية: حيث تتعاون البلدان بشكل متزايد لزيادة نفوذها أو لحل المشاكل العابرة للحدود، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر الأمثلة على ذلك، حيث سحب السيادة بعيداً عن الدول الأوروبية الفردية في العديد من مجالات السياسة، ويعد هذا أحد أسباب تصويت غالبية البريطانيين لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2016.

2–المحلية: في الوقت نفسه، هناك طلب شعبي قوي على اتخاذ القرارات على مستويات أقل من الحكومة المركزية، ساعد على ذلك حركات الاستقلال في بعض المناطق مثل اسكتلندا، وكيبيك، وكاتالونيا، والصحراء الغربية، كما نرى انتقالًا متزايدًا للسلطات في معظم البلدان، وتوترًا منتظمًا بين الوسط والمناطق النائية، فقد رفعت كاليفورنيا دعوى ضد الحكومة الفيدرالية الأمريكية 44 مرة في عامين فقط.

3–الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تعمل غير مقيدة بالحدود.

4-الانترنت، لا يحترم الانترنت الحدود، فالحكومات التي تحاول السيطرة على تدفق المعلومات إلى أراضيها تجد أنه من المستحيل عمليا القيام بذلك، فبعد أن كان هناك وقت كانت فيه الحكومات "أول من يعرف"، لم تعد وسائل الإعلام الاجتماعية عاملاً قوياً في جميع الديمقراطيات.
5-الديانة، جميع الأديان عابرة للحدود، ولكن الأحداث الأخيرة أكدت كيف أن بعض تيارات الإسلام بشكل خاص تعطي الأمة الإسلامية أولوية على الدولة القومية.
6- الهجرة، حيث يفر الناس من النزاع أو الاضطهاد، أو ببساطة يبحثون عن حياة أفضل، مع النمو السكاني.

وهو بذلك يميل إلى توقع تفكك وانتهاء الدولة القومية مستقبلاً، وتنحى رنا داسغوبتا نفس الاتجاه (Dasgupta, 2018) حيث ترى أن غرق الهياكل السياسية خلال القرن الحادي والعشرين من التمويل غير المنظم، والتكنولوجيا المستقلة، والتشدد الديني، والتنافس بين القوى العظمى، وتصدع الأمم إلى شظايا، سوف ينتج ردة فعل عدمية من أولئك الذين تعرضوا للإرهاب واليأس.

وكذلك ترى (نظير، 2020) أن انتشار جائحة كورونا قد ساعدت الإرهابيين في إعادة التنظيم؛ فالجماعات الإرهابية قد استغلت انشغال الدول القومية على مستوى العالم في مكافحة تفشي فيروس كورونا، ومعالجة تداعياته، فزادت من عملياتها الإرهابية، لتزيد من مكتسباتها على أرض الواقع، لذا حذر مفوض مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، من انعكاسات تفشي كورونا في إفريقيا في ظل رفض المجموعات الإرهابية والمسلحة وقف عملياتها، في حين تدفع دول القارة بجيوشها إلى الميدان للمساهمة في مكافحة تفشي الفيروس، مما يترك فراغًا أمنيًّا تستغله تلك التنظيمات.

وعادت تحركات تنظيم "داعش" في كل من سوريا والعراق، بسبب وجود مناطق على مناطق هشّة يسهل التمدد فيها، لانشغال القوات الأمنية بإجراءات حظر التجوال وتطبيقه في مراكز المدن، وأيضًا نظام المناوبات المعمول به للتقليل من العدوى في صفوف قوات الأمن، كما أعلن حلف شمال الأطلنطي وقف تدريب الجنود بسبب الوباء لمدة ستين يومًا في العراق، وقلص وزير الدفاع البريطاني تدخل قوات بلاده لانخفاض وتيرة التدريب، مما مكن التنظيم من تطوير نفسه ليتحول من مجموعات تقاتل بطريقة عشوائية إلى مجموعات تقاتل في قواطع وكتائب بجغرافيا محددة بصلاحيات لا مركزية. واستطاع التنظيم تنفيذ عدد من العمليات في مناطق شمال بغداد وديالى خلال الأيام الخمسة الأولى من شهر أبريل 2020.

كما كشفت وثيقة أمنية داخلية لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي أنّ الإرهابيين يناقشون إمكانية استخدام الفيروسات، وبالأخص فيروس كورونا، لتنفيذ هجمات إرهابية، باعتباره سلاحًا بيولوجيًّا.

وعلى العكس من ذلك يؤكد براي (Bray, 2020) أنه بعد جائحة كورونا فإن الحكومات بدأت في إغلاق حدودها بسبب الوباء، وأصبح قادة الدول يتحدثون عن قوة الحدود الجغرافية التي تفرضها الحكومات، وأهمية عودتها مرة أخرى، كما تواجه التجارة العالمية عدة تحديات، فقد توقفت العديد من الخدمات والسلع بسبب الوباء، وأعادت الدول التفكير في سلاسل التوريد عبر القومية نظرًا للمخاطر التي تطرحها على الصحة العامة بما قد يجعلها تتجه في المستقبل للإنتاج المحلي بدلًا من الإنتاج العالمي الموزع في أكثر من دولة.

المبحث الثاني: العلاقة بين الإرهاب، والتدخل الدولي، والدولة القومية

أولاً: تعريف التدخل الدولي:

عرف جوزيف ناي التدخل الدولي بمعناه الواسع بأنّه: تلك الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أُخرى ذات سيادة، أمّا التدخل بمعناه الضيق؛ فهو التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

وعرفه شارل روسو بأنّه التدخل في الشؤون الداخلية، أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ، أو الحيلولة دون تنفيذ عمل أو خضوع معين، كما أن الدولة المُتَدَخِلة تتصرف عن طريق السلطة، وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة قد تكون اقتصادية، أوسياسية، أونفسية، أوعسكرية، ترجع إلى ما ترغب به الدولة. (الموسوعة السياسية، 2020)

وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية صراحة على عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، ونظراً لأهمية هذا المبدأ فقد تم تضمينه في مختلف مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية. (UN Charter, 1945)

وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103/36، في9 ديسمبر، 1981، الخاص بمبدأ عدم التدخل الدولي، وجاء فيه: أن الجمعية العامة إذ تؤكد من جديد، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أنه لا يحق لأية دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، ولأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى؛ وإذ تؤكد من جديد كذلك المبدأ الأساسي للميثاق القائل بأن من واجب

جميع الدول ألا تهدد باستعمال القوة أو تستعملها ضد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية. (الأمم المتحدة، 1981)

ثانياً: أسباب التدخل الدولي:

1-التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة:

إن ممارسة الدولة لحقوقها ليس مستثنياً من كل قيد فكل حق يقابله التزام، وممارسة الدولة لحقوقها يقابله التزامات، عليها أن تحترمها، ومن تلك الاتزاماتها عدم الاضرار بالغير، كما أن إساءة استعمالها لحقوقها قد يكون فيه ضرر بدولة أخرى، وعندئذ يحق لتلك الدولة التدخل، إذا لم تكن الوسائل السلمية بأشكالها المختلفة مجدية في ذلك. (أمين ، 2016)

2-التدخل لمواجهة الإرهاب الدولي:

انعقدت قمة دول حلف الناتو في نوفمبر 2002م، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم الاتفاق على خطة عمل مشتركة ضد الارهاب الدولي، ثم أنشئت قوة تدخل سريع في عام 2006.

كذلك أطلقت تركيا في يونيو2004 مبادرة "التعاون الاستراتيجي"، وقد انضمت إليها أربع دول خليجية هي الكويت، والإمارات العربية، والبحرين، وقطر، وتضمنت هذه المبادرة مكافحة الإرهاب الدولي، وحماية أمن الحدود، والتصدي لانتشار الأسلحة النووية، ومواجهة حالات الطوارئ، وإدارة الأزمات، وتعزيز التعاون العسكري، بعد غزو أفغانستان عام 2001، واحتلال العراق عام 2003. (شعبان، 2011)

3-التدخل لحماية حقوق الإنسان:

أكدت الفقرة الثالثة من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة على احترام حقوق الإنسان، والحريات للناس جميعاً، وأمام إشكالية التعارض بين حقوق الإنسان والاختصاص الداخلي للدول أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في قضية Barcelona Traction في الخامس من فبراير 1970 أن حقوق الإنسان ذات طابع شامل وعالمي ملزم، وتندرج ضمن القواعد الآمرة التي تتجاوز الاختصاص الوطني. (الشيخ، 2018)

4-التدخل الإنساني:

يعطي ميثاق الأمم المتحدة لها الحق في التدخل الإنساني، فديباجة الميثاق نصت صراحة على إنقاذ الإنسانية من الويلات الكارثية.

وهناك من يؤيد التدخل الإنساني مستنداً إلى مبدأ مسئولية الحماية الدولية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 2005، والذي يقضي بأنه في حالة عجز الدولة أو عدم رغبتها في حماية رعاياها فإنه يتعين على المجتمع الدولي القيام بهذه المهمة، ولا يمكن للدولة أن تتذرع أو تدفع بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، أو مبدأ السيادة. (الشيخ، 2018)

5-التدخل بناء على طلب طرف ما في الدول التي بها نزاعات.

6-التدخل لحماية رعايا الدولة.

يعد التدخل لحماية رعايا الدولة في الخارج عملا قديماً، مارسته الدول القوية ضد الدول الضعيفة، إلا أن العديد من الدول لازالت تلجأ إليه إذا تعرض رعاياها إلى الخطر سواء من طرف الدولة المتدخل فيها، أو بسبب عدم قدرتها على حمايتهم وحماية أملاكهم. (عابد، 2008)

7-التدخل طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

يمثل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإطار الذي يجوز فيه لمجلس الأمن التدخل في النزاعات الدولية، ويسمح للمجلس أن يقرر "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو أن ما وقع يعد عملاً من أعمال العدوان"، وأجاز له أن يقدم توصيات، أو يلجأ إلى القيام بعمل غير عسكري، أو عمل عسكري لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتمكّن المادة 42 مجلس الأمن من استعمال القوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، إذا رأى المجلس أن التدابير غير العسكرية لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به. (الأمم المتحدة م.، 1945)

8-التدخل ضد التدخل.

يعد تدخل دولة (أ) في سيادة الدولة (ب) سببا لتدخل دولة أو قوى (ج) في سيادة الدولة (ب) إما لمناصرتها، أو لمناصرة أحد الأطراف في داخلها، أو لأطماع لديها.

ثالثاً: تعريف الإرهاب الدولي:

الإرهاب في اللغة العربية مصدر أرهب يرهب، وجاء في "تاج العروس": أرهبه: استرهبه حتى رهبه الناس، والإرهاب بالكسر تعني الإزعاج والإخافة، وتدل مادة رهب على الخوف.

بينما يتعدد المعنى الاصطلاحي، ونذكر من تلك التعريفات أنه: "العمليات المادية، أو المعنوية التي تحوي نوعاً من القهر للآخرين، لتحقيق أهداف معينة". (إمام، 2016)

وعرفته لجنة خبراء العرب بأنه: "فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعاً أو رعباً من خلال أعمال القتل أو الاغتيال، أو حجز الرهائن، أو اختطاف الطائرات، أو تفجير المفرقعات، وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، ويستهدف تحقيق أهداف سياسية، سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى، أو مجموعة أخرى من الأفراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير، والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة، أو قوات استعمارية، أو محتلة، أو عنصرية، أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرر المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية، بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر، أو المحتل، أو العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقاً لأغراض، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع". (إمام، 2016)

ويوصف الإرهاب بأنه دولي عندما يتجاوز تأثيره حدود الدولة ليصبح ظاهرة عابرة للحدود القومية. (دغجوقة، 2015)

أو هو الإرهاب الذي يمارس في بلد أجنبي من قبل الإرهابيين، ضد المدنيين، من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية؛ يتم ذلك من خلال التهديد باستخدام العنف أو الإكراه أو بث الخوف والرعب. (The free dictionary)

وعرفه البعض بأنه توافر خاصة أو أكثر من الخصائص التالية في العمل الإرهابي:

1-أن يتم تنفيذه من قبل فاعلين خارج الدولة، يدينون بالولاء لدولة أخرى، أو ينتمون لشعب آخر.

2-أن الدافع الذي يرتبط به العمل الإرهابي يتجاوز حدود الدولة؛ كالسعي إلى تغيير الموقف الدولي القائم تجاه قضية ما.

3-أن يكون العمل موجهاً بصفة مبدئية ضد قوة خارجية، أو ينطوي على مساس مباشر بقوة أو مجموعة قوى خارجية. (نبهان، 2014)

كما رصدت لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1980 خصائص الإرهاب في أنه "يعد عملاً من أعمال العنف الخطيرة، أو التهديد به يصدر من فرد، سواء كان يعمل بمفرده، أو بالاشتراك آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو التسبب في جرحهم، أو موتهم، أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية، أو التسبب في إلحاق الخسائر، أو الضرر، أو الأذى بهذه الأمكنة، أو الممتلكات، أو بالعبث بوسائل النقل والمواصلات بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو ابتزاز تنازلات من الدول، كما أن التآمر على ارتكاب، أو الاشتراك في ارتكاب، أو التحريض العام على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة الإرهاب الدولي". (شعيب، 2016)

والإرهاب كظاهرة سياسية تتضمن ثلاثة عناصر، هم: (عامر، 2002)

1- العنف:

أي أنه فعل يستعمل العنف أو يهدد باستعماله، وفي كلا الحالتين يبدو العنف محوراً رئيسياً لفعل الإرهاب.

2- التخويف والفزع والرعب:

السلاح الفعال المخيف الذي يتميز به هو السلاح النفسي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة الإرهابية، وبدونه يصبح الإرهاب مجرد عملية قتال أو قتال مسلح عادي، أو مناوشة قتالية، فبواسطة التخويف والترهيب النفسي يحقق الإرهاب هدفاً مزدوجاً؛ فهو يستطيع أن يفرض على العدو حالة مستمرة من عدم الاستقرار الأمني، بالإضافة إلى إثارة حالة من الذعر لدى الخصم، كما يستطيع أن يثني العدو أو الخصم عن الرد والمواجهة، بمعنى إرغام الخصم على عدم اللجوء للقوة خوفاً من أن يكون الرد أشد وأعنف.

3- يتضمن الإرهاب أعلى عناصر استراتيجية الصراع السياسي:

إذ أنه إلى جانب استعمال الإرهاب كإجراء تكتيكي ضمن مخطط سياسي وعسكري شامل، قد يتبع طريقين:

الأول: الهجوم، فيمكن له أن يفتح معارك جانبية بسيطة أو كبيرة ضد العدو فيرغمه على الدفاع، وتحمل العواقب على أرضه أو على أراضي الغير، كما قد يرغمه على الدخول في حرب استنزاف جانبية على جبهات غير محددة، حيث يضطره إلى تعبئة قواه البشرية والمادية وتوظيفها في أعمال وقائية مختلفة وكثيفة، مما قد يؤدي إلى تبديد قواه وانخفاض معنوياته في الداخل والخارج.

الثاني: فهو طريق الدفاع، حيث يتمكن الإرهاب من أن يزيد من كثافة عملياته حتى يمكنه أن يحافظ على المواقع السياسية التي حققها.

رابعاً: جدلية العلاقة بين الإرهاب، والتدخل الدولي:

تعتبر العلاقة ما بين الإرهاب والتدخل الدولي علاقة طردية، حيث يؤدي وجود أحدهما إلى وجود الآخر.

حيث قامت الدولة القومية على أساس تقديس حدودها، حتى أن حروباً قامت حين تم اختراق هذه الحدود من قبل دول أخرى، لذلك يمكن القول أن النظام الدولي حكمته طوال القرن العشرين اعتبارات الجيوبولوتيك (الجغرافيا السياسية)، ومنذ تحول العالم إلى عصر العولمة، وتحديداً منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الشئون الدولية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأ الترويج لسيادة نموذج ثقافي واحد، وظهر اختراق للحدود عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، وأدت تلك المتغيرات الدولية، والتي عمقت العولمة من آثارها السياسية والاقتصادية والثقافية إلى تواري الاعتبارات الجيوبولوتيكية لتصعد على أساسها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية، بمعنى أن التفاعلات الاقتصادية بغض النظر عن مشكلة الحدود أصبح لها اليد العليا في رسم السياسات الخارجية للدول، وفي تحديد مصالحها القومية، وفي صياغة برامج الأمن القومي، ومن هنا برز صعود للتكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والنافتا، والآسيان، كما تصاعدت معدلات العلاقات المتعددة الأطراف التي لا تلقي بالاً إلى مسألة الحدود الجغرافية، مما يؤدي إلى تقلص مجال سيادة الدولة القومية. (يسين، تحولات الفكر الاستراتيجي المعاصر: من الاستقلال الوطني إلى الدولة التنموية، 2017)

وبالتالي تعالت الأصوات بعدم قدرة الدولة القومية على ممارسة كامل سيادتها على أرضها، وقد كانت ضربات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 سبباً لتكوين تحالف دولي ضد الإرهاب، حيث استطاعت الجماعات الإرهابية النفاذ إلى داخل الدول المختلفة، وتوجيه ضربات إرهابية للدول

والحكومات، مما دعا الدول الكبرى للمناداة بضرورة العمل الجماعي، وإعمال مبدأ التدخل الدولي بحجة المساعدات الإنسانية، أو دعم النظم السياسية المختلفة في الدول القومية، أو مقاومة الإرهاب في تلك الدول.

ويؤكد السيد يس أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 مثلت اللحظة التاريخية الحاسمة في تشكيل النظام الدولي الراهن، وإعلان الرئيس جورج بوش حربه ضد الإرهاب، وقد بدأ هذه الحرب بغزو أفغانستان لإسقاط نظام طالبان الذي آوى أسامة بن لادن، ورفض تسليمه باعتباره زعيم تنظيم القاعدة الذي نسب إليه القيام بالهجوم الإرهابي، ثم انتقلت الحرب ضد الإرهاب لغزو العراق باعتباره يمتلك أدوات تدمير شامل. (يسين، تحولات الأمم والمستقبل العالمي، 2010)

وسمحت هذه الظروف والعوامل بانتقال التدخل الدولي من مجرد استثناء منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، إلى ما يشبه القاعدة العامة بعد اللجوء مباشرة لإعمال هذه التدخلات من دون إعطاء الفرص الكافية لإعمال خيارات وبدائل ودية ودبلوماسية أخرى. (لكريني، 2015)

كما أصبح الإرهاب أحد أدوات السياسة الخارجية للعديد من القوى الدولية والإقليمية، يستخدمانه في إطار إعادة صياغة مصالحهما القومية، وإعادة رسم خريطة جديدة للعالم بما يتفق مع مصالحهما، أو بما يحفظ لهما دورهما الدولي أو الإقليمي، وبما يخلق وسيلة تبريرية لتدخل الدول الكبرى في شئون الدول الصغرى، وإعادة صياغة التحالفات الدولية، وإعادة رسم بعض المناطق كمنطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية على سبيل المثال. (زهران، 2018)

وهناك من يرى أن تدخل الآخرين في أراضي دولة ذات سيادة، سواء من خلال التوغل المباشر أو النفوذ، يُبرهن على أن نموذج السيادة في معاهدة وستفاليا– وما يعادله في العصر الحديث – ميثاق الأمم المتحدة – أصبح الآن منتهيا، ومفتوحًا للتفسير؛ أفعال مثل القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، أوالهجمات الأمريكية المستمرة بطائرات بدون طيار في باكستان، والوجود العسكري الإندونيسي في إريان جايا/ بابوا الغربية من أجل قمع "أعمال المتمردين"، وغزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، ووجود القوات الروسية في الشيشان، والفرنسية في مالي، ووجود القوات الجوية الملكية الاسترالية F–18 سوبر هورنت فوق العراق، هي على سبيل المثال لا الحصر تمثل بعض حالات القوة الغاشمة، والتدخل الدولي في العصر الحديث، ومع ذلك ، تشير جميعها إلى أن الدول القومية القوية قادرة على التصرف دون عقاب نسبي، وغيرت معنى أن تكون "ذات سيادة"، إن وجودها

في بلد ما عبر التوغلات العنيفة، بغض النظر عن التبرير، يفسد ما صُممت معاهدة وستفاليا لتحقيقه وهو السلام من خلال عدم تدخل الآخرين في الدولة ذات السيادة(Driver, 2014) .

المبحث الثالث: الإرهاب والتدخل الدولي في ليبيا: دراسة حالة

(خريطة ليبيا رقم 1)

أولاً: التدخل الدولي في ليبيا عقب ثورة 2011:

بدأ التدخل الدولي في ليبيا بحجة تفاقم الوضع الإنساني، والانتهاكات الواسعة في حق المدنيين؛ فعقب اشتعال المظاهرات المعارضة لحكم العقيد معمر القذافي في 15 فبراير 2011 استغلت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة، واستصدرت القرار رقم 1970 بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي، الذي فرض عدداً من العُقوبات على نظام القذافي، وقياداته، وأسرته، وأدان بشدة قمع الاحتجاجات، ثم القرار رقم 1973 في 17مارس 2011 كجزء من رد الفعل الدولي على الثورة الليبية، يفرض حظر جوي فوق ليبيا، وتنظيم هجمات مُسلحة ضد قوات القذافي الجوية لإعاقة حركتها ومنعها من التحليق في الأجواء الليبية.

ثم كان قرار حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا، وقد استند الحلف في تدخله العسكري إلى مرجعية إقليمية ودولية للتدخل في الأزمة الليبية، انطلاقاً من قراري مجلس الأمن رقم 1970

و1973، لا سيما باتخاذ عقوبات ضد ليبيا وإحالة الزعيم معمر القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإقامة حظر جوي للطيران واتساقاً مع قرار جامعة الدول العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011، الذي طلبت فيه من مجلس الأمن تحمّل مسئولياته تجاه تدهور الأوضاع في ليبيا، وعليه قام حلف الناتو باتخاذ إجراءاته للتدخل العسكري. (شعبان، 2011)

ولقد كان التدخل الأوروبي والأمريكي الواضح من بداية الثورة الليبية بهدف السيطرة على الأحداث، واغتنام الفرصة للتخلص من حكم القذافي، الذي فشل الغرب في التخلص منه مرات عديدة، وكذلك رغبة الدول الأوروبية في تقاسم المصالح والثروات فيما بعد حكم القذافي. (بلاط، 2003)

ثانياً: الجماعات الإرهابية في ليبيا:

يوجد العديد من الجماعات الإرهابية في ليبيا، والتي استغلت الفراغ السياسي، وتوغلت في العمق الليبي، منها على سبيل المثال: (كيوبوست، 2019)

1-**تنظيم القاعدة:** استغل تنظيم القاعدة حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا، ونجح في الوجود بعدة مناطق؛ خصوصًا في الجنوب والغرب، مستغلًّا اتساع الصحراء والمناطق الجبلية؛ لإقامة مواقع تدريب خاصة به.

2-داعش (تنظيم الدولة الإسلامية): اعتمد تنظيم داعش في تأسيس نفسه بليبيا على الفوز بالولاء من الجماعات المحلية؛ مثل مجلس شورى الشباب الإسلامي، حيث اعتمد على المجندين الليبيين الذين عادوا إلى بلادهم بعد القتال في سوريا والعراق، وأعلن مسئولون أمريكيون في 2014 أن داعش كانت تدير معسكرات تدريب في الجبال خارج درنة، بينما تولَّى وسام الجبوري وهو ضابط سابق بالقوات الخاصة العراقية، مسؤولية إنشاء فرع للتنظيم بطرابلس، حيث تم تقسيم الدولة إلى ثلاث ولايات.

3-مجلس شورى الشباب الإسلامي: هو أول مجموعة تعلن ولاءها لداعش في درنة، وجمعت مقاتلين متطرفين من الجزائر وسوريا ومالي، بالإضافة إلى عدد من الليبيين، وأُعلن عن تأسيسها في 2014، وسيطر على عدة مدن ليبية مثل سرت وصبراتة ومدينة صرمان، ويحاول بسط هيمنته على حقول النفط الليبية ضمن ما يسمى بمنطقة الهلال النفطي، وكانت درنة أول "إمارة" للإرهابيين، فهي المدينة التي ذهب عدد من شبابها خلال فترة حكم معمر القذافي إلى أفغانستان والعراق للقتال هناك، قبل أن تسقط، بعد "الثورة" التي أطاحت بنظام القذافي عام 2011.

ثالثاً: واقع ومستقبل الدولة الليبية:

يمكننا القول أن تاريخ ليبيا المعارض لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، كان سبباً لاستعداد الولايات المتحدة للتدخل في ليبيا عقب نشوب الثورات العربية في كل من تونس ومصر.

لذا تدخلت الولايات المتحدة مبكرا جداً تحت مظلة الأمم المتحدة، وحلف الناتو في الثورة الليبية بحجة حماية المدنيين، على الرغم من أنها لم تتدخل في الثورة التونسية أو الثورة المصرية، مما عجل بسقوط نظام الحكم في ليبيا، والتخلص من حكم العقيد القذافي.

وشهدت ليبيا في السنوات الأولى التي أعقبت الإطاحة بالقذافي فوضى أمنية تمثلت بسقوط مدينة بنغازي، والتي كانت مهد الثورة بقبضة الميليشيات، وسط انتشار عمليات الاغتيال والتصفية، كما زاد من انحدارها نحو الهاوية انتقال مقر المجلس الانتقالي إلى العاصمة طرابلس. (سكاي نيوز عربية، 2015)

وانتشرت التنظيمات الليبية المسلحة التي تنتمي لفكر السلفية الجهادية المنتشرة خاصة في شرق وجنوب غرب البلاد بارتباطاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب والصحراء الكبرى، وبعد إعلان تنظيم أنصار الشريعة سيطرته بالكامل على منطقة بنغازي الليبية، وإعلانها إمارة إسلامية دخلت ليبيا نفقاً مظلماً، وحرباً أهلية حقيقية بين أنصار التنظيمات المتطرفة، والمرتبطة فكرياً بتنظيم القاعدة من جانب، وبين مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، وخاصة الجيش، والشرطة في الحرب ضد هذه التنظيمات الإرهابية المسلحة، والتي بدأها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والذي عينه فيما بعد البرلمان الليبي قائداً عاماً للجيش الوطني على عدد من الفصائل المتمركزة في مدينة بنغازي منذ الجمعة 16مايو 2014. (شعيب، 2016)

كما أدى التدخل الدولي إلى خلق تحالفات داخلية، وتقسيم للسلطة، فعقب التخلص من حكم العقيد القذافي توزعت السلطة بين ثلاثة أطراف، هم:

1-حكومة الوفاق، وهي حكومة ناتجة عن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب في 17 ديسمبر 2015، وأشرفت عليه الأمم المتحدة لدعم ليبيا.

2–حكومة الإنقاذ، والتي أسسها المؤتمر الوطني العام في أغسطس 2014 في طرابلس، ولم تحظى باعتراف دولي، وهي حكومة إسلامية تقودها جماعة الإخوان المسلمين، ويدعمها تحالف جهات إسلامية، وتحظى بدعم كل من قطر، والسودان، وتركيا، وأعلنت مغادرتها للسلطة في 15أبريل 2016 بعد تشكيل حكومة الوفاق إلا أنها عادت في 14 أكتوبر 2016 للسيطرة على مقر المجلس الأعلى للدولة في طرابلس، ودعا خليفة الغويل الذي يترأسها إلى وقف عمل حكومة الوفاق الوطني، وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حكومة عبدالله الثني بطبرق.

3–الحكومة الليبية المؤقتة (حكومة برلمان طبرق المنحل)، وتكونت في سبتمبر 2014 في مدينة البيضاء شرق ليبيا، وهي حكومة معترف بها دولياً وانبثقت عن مجلس النواب الذي انتخب ديمقراطياً في 2014، يترأسها عبدالله الثني ، وتشكلت حكومة موازية لحكومة طرابلس (الإنقاذ)، وسارع عبدالله الثني لزيارة العاصمة مصر، ومقابلة الرئيس السيسي في مسعى للتنسيق الأمني والعسكري بحجة حفظ الاستقرار في البلدين الجارين، وحظيت بدعم خليفة حفتر، الذي أعلن في 14 مايو 2014 عن بدء عملية الكرامة من بنغازي شرق ليبيا لتخليصها من الإرهابيين، وفي يونيو 2014 رحب بتدخل عسكري مصري في ليبيا.

وجاء في تقرير منظمة هيومن رايتس واتش لعام 2018 أن المليشيات غير الخاضعة للمساءلة واصلت التناحر في أجزاء مختلفة من البلاد، بينما لم تنجح الجهود المبذولة للتوفيق بين الأطراف الرئيسية في الشرق والغرب، بعض هذه الميليشيات مرتبط بوزارتي الداخلية والدفاع في "حكومة الوفاق الوطني" المدعومة من قبل الأمم المتحدة، وغيرها مرتبط بـ"الجيش الوطني الليبي" التابع للحكومة المؤقتة المُنافسة، بينما في جنوب ليبيا، واصلت قبائل التبو، الطوارق، والجماعات المسلحة العربية التناحر للسيطرة على الأرض والموارد. (هيومن رايتس واتش، 2019)

في عام 2018 واصلت الولايات المتحدة ما أسمته بـ "الضربات الجوية الدقيقة "ضد أهداف زعمت أنها لداعش والقاعدة في جنوب وغرب البلاد، كما جدد "مجلس الأمن قرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا.

لقد كان من نتيجة التدخل الدولي في ليبيا أن تم خلق أوضاع أمنية غير مستقرة، حيث أشتعلت الصراعات، وفتح الباب على مصراعية للمليشيات المسلحة، والجماعات الإرهابية، ودعم الانقسام الداخلي والصراع على السلطة، كما ربط كل طرف من الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة بقوى خارجية، مما يدعم عدم الاتفاق على المدى القريب.

ومما زاد الانقسام في ليبيا إقدام فايز السراج رئيس حكومة الوفاق على توقيع اتفاق عسكري في 28 أكتوبر 2019، وآخر يتعلق بترسيم الحدود البحرية مع الحكومة التركية في 27نوفمبر 2019، مما سبب غضباً دولياً، حيث أشعل اتفاق الحدود البحرية الذي أقره البرلمان التركي، نزاعاً طويل الأمد بين تركيا واليونان وقبرص ومصر حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز، شرقي البحر المتوسط، وفي رد فعل على إبرام الاتفاق بين تركيا وحكومة الوفاق، طردت اليونان السفير الليبي بسبب الخطوة التي قوبلت برفض دولي. (وكالات أبو ظبي، 2019)

ورفضت كل من مصر واليونان وفرنسا الاتفاق، وكذلك رفضته دولة الإمارات العربية المتحدة، ووصفته بالتغول التركي في المنطقة، وأنه يمثل انتهاكا للقانون البحري.

تحولت ليبيا إلى بالفعل إلى نقطة صراع بين قوى إقليمية، هي تركيا من ناحية، ومصر والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية من ناحية أخرى، هذا بجانب قوى أخرى تقع ضمن منطقة البحر المتوسط، وهي اليونان، وفرنسا، وإيطاليا، هذا بالإضافة إلى وجود تقارير تشير إلى وجود عسكري روسي، في المناطق الخاضعة لسيطرة اللواء خليفة حفتر.

وبناء عليه أجرى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مشاورات في 9 ديسمبر 2019 حول كيفية الرد على الاتفاق بين تركيا وحكومة فايز السراج في طرابلس، في خطوة قد تسمح لتركيا بأن تصل إلى منطقة اقتصادية متنازع عليها عبر البحر المتوسط.

كما أدان مجلس النواب الليبي توقيع رئيس حكومة طرابلس فايز السراج، الاتفاق مع تركيا، واعتبره "خيانة عظمى"، محذرا من أن الجيش الوطني "لن يقف مكتوف الأيدي." (صلاح، 2019)

وفي 22 ديسمبر 2019 أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن بلاده ستزيد من الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دوليا، والتي يقودها فايز السرّاج، إذا اقتضت الضرورة. (BBC Arabic، 2019)

وبالفعل في 18 مايو 2020 أعلنت حكومة الوفاق سيطرة قواتها على قاعدة الوطية الجوية "عقبة بن نافع" من قبضة قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر، وذلك بعد تعرضها لأكثر من 100 غارة جوية "تركية"، مما اضطر القوات التابعة للجيش للانسحاب.

لذلك بادر الرئيس عبدالفتاح السيسي الحليف الاستراتيجي للواء المتقاعد خليفة حفتر بإعلان مبادرة سياسية ليبية– ليبية لحل الأزمة باسم "إعلان القاهرة"، في 6 يونيو 2020، تدعو إلى احترام كافة المبادرات والقرارات الدولية بشأن وحدة ليبيا، بهدف عودة الحياة الطبيعية إلى ليبيا، محذراً من التمسك بالخيار العسكري لحل الأزمة في ليبيا، وأكدت على أن الحل السياسي هو لحل الوحيد للأزمة ليبيا، وأن أمن مصر من أمن واستقرار ليبيا. (عبد الحميد، 2020)

ورغم تلك الدعوة، والتي تؤكد أن حل الأزمة الليبية هو حل سياسي، وأنه لابد أن تكون الحلول ليبية– ليبية، إلا أن الواقع يؤكد أن التدخل التركي في ليبيا قد زاد من أسباب التدخل العربي، والأوروبي، ضد التدخل التركي ودوره في ليبيا، مما عقد من خريطة التفاعلات، ومن إمكانية حدوث استقرار للشأن الليبي على المدى القصير، مما قد يخلق مزيد من الاحتجاجات في الداخل والخارج، وكذلك مزيد من العمليات الإرهابية.

الخاتمة:

تناولت الدراسة تأثير الإرهاب، والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية، وتناولته في ثلاثة مباحث، عالج الأول إشكالية الدولة القومية، وسيناريوهات المستقبل، بينما تناول الثاني العلاقة بين الإرهاب، والتدخل الدولي، وعالج المبحث الثالث: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة من 2011 تاريخ قيام الثورة الليبية، وحتى السادس من يونيو 2020 مبادرة القاهرة لحل الصراع الليبي، باستخدام كل من المنهج الاستقرائي، ودراسة الحالة.

<u>نتائج الدراسة:</u>

حاولت الدراسة اختبار فرضية أن العمليات الإرهابية، والتدخل الدولي هم متغيرات رئيسية تؤدي إلى تقلص دور الدولة القومية مستقبلا، لذا تناولت الدراسة نشأة الدولة القومية، وتطور دورها في ظل ظاهرة العولمة، واستعرضت عدداً من السيناريوهات المحتملة لدور الدولة القومية مستقبلاً؛ الأول: يرى استمرار نموذج الدولة القومية مستقبلاً.

والثاني: يرى انحصار دور الدولة القومية لصالح حكومة عالمية.

والثالث: يرى سيادة نمط الإقليمية.

وتوصلت الدراسة إلى:

1-أن هناك علاقة طردية ما بين التدخل الدولي، والإرهاب.

2- هناك علاقة عكسية ما بين مفهوم السيادة القومية وكلا من التدخل الدولي والإرهاب.

3-أن انتشار الإرهاب، والتدخل الدولي في الشئون الداخلية للدول القومية بحجج حماية حقوق الإنسان، أو التدخل الدولي الإنساني، أو مساندة نظام معين، قد أديا إلى ضعف سلطة الدولة القومية، مما يجعلها تتسم بالهشاشة، وعدم القدرة على الصمود، لذا فهي قد تتخلى عن بعض سلطاتها لصالح حكومة عالمية تتمثل في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.

4- جائحة كورونا أثبتت ضرورة وأهمية استمرارية الدولة القومية، حيث أن جائحة كورونا قد دفعت الدول لاتخاذ تدابير وقائية تتمثل في إغلاق الحدود، واعتماد الدول على قدراتها الذاتية، واضطرت الجماعات الإرهابية إلى الامتثال لتلك التدابير، مما يعطي تنبؤ بأن الحديث عن انتهاء الدولة القومية على الأقل على المدى القريب ليس وارد الحدوث.

5- هناك ضرورة لتعاون الدول في بعض القضايا الدولية المشتركة كقضايا البيئة، والمناخ، والأوبئة، والإرهاب، حيث أن الإرهاب الدولي قد يطور من أسلحته، فيستخدم الأسلحة البيولوجية في حروبه ضد الدول القومية.

6-أدى التدخل الدولي والإرهاب المدعوم من قوى دولية وإقليمية مختلفة في ليبيا إلى إضعاف السيادة القومية، كما أديا إلى تقسيم الدولة إلى أحزاب متناحرة، يساند كل حزب فريق أو قوى دولية معينة، ويتهم كل طرف الآخر بالإرهاب، والتخوين، والعمالة، مما جعل من الصعوبة تأسيس سلطة حاكمة واحدة.

7- هناك استمرارية في انهيار الدولة الليبية على كل المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

8-من السيناريوهات المقترحة في ظل هذا الوضع هو تقسيم الدولة الليبية إلى عدد من الأقاليم، حسب القوى المسيطرة، والمتدخلة.

قائمة المراجع

المراجع العربي:

أولاً: الكتب:

-التميمي، د. علي صبح. (2016). الدولة في الفلسفة السياسية: نظرية بناء الدولة (الإصدار الجزء الأول). القاهرة: دار أمجد للنشر والتوزيع.

-الضامن، منذر. (2007). *أساسيات البحث العلمي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

-المجدوب، د.أسامة. (2001). العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

-إمام، علي السيد محمد. (2016). التطرف والإرهاب وآليات مقاومتهما الفكرية في الوطن العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

-بادي، برتران. (2001). عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسئولية. (لطيف فرج، المترجمون) القاهرة: مكتبة الشروق.

-باريني ,ل .(2007) .الدول والعولمة، في دول وعولمة :استراتيجيات وأدوار) .ن .ح .عبد الوهاب (.Trans , القاهرة :المركز القومي للترجمة.

-تشومسكي ,نعوم .(2010) .النظام العالمي القديم والجديد) .ع .م .عبد الحميد (.Trans ,القاهرة :نهضة مصر للنشر.

-زهران، د. جمال علي. (2018). العلاقات الدولية: النظرية العامة والتطور. بورسعيد: مكتبة الجامعة.

-روبرتسن، رولند. (2005). رسم خارطة للوضع العالمي: العولمة كفكرة محورية، في: ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة. (د. عبد الوهاب علوب، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

-شعيب، مختار. (2016). خريف الإرهاب.. والفوضى الجديدة: الرايات السوداء.. من سيكاري إلى داعش. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-عامر، د. أحمد أمين. (2002). مواجهة الأزمات الإرهابية: مدخل إلى إدارة الدولة. القاهرة: مطبعة الأوفست الحديث.

-كوريلا ,س .ا .(2007) .العولمة وتحول موجات الهجرة، في :دول وعولمة :استراتيجيات وأدوار . ن .ح .عبد الوهاب.Trans , القاهرة :المركز القومي للترجمة.

-مجيد، د. كمال. (2000). العولمة والدولة: دراسة لآثار العولمة على السلطة. لندن: دار الحكمة.

-يسين، د. السيد. (2010). تحولات الأمم والمستقبل العالمي. القاهرة: نهضة مصر للنشر.

-يسين، د. السيد. (2017). تحولات الفكر الاستراتيجي المعاصر: من الاستقلال الوطني إلى الدولة التنموية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانياً: الدوريات:

-نبهان، د. أحمد محمد. (يوليو، 2014). اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب صورها التقليدية، وأنماطها المستحدثة "دراسة مسحية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس*(الجزء الثاني)، صفحة 3.

ثالثاً: رسائل علمية:

-بلاط، شريفة فاضل. (2003). أنماط العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى: بالتطبيق على نموذج أزمة لوكيربي. رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ببورسعيد.

- عابد، حجام. (2008). التدخل لحماية رعايا الدولة في الخارج، رسالة ماجستير. الجزائر: كلية الحقوق، جامعة وهران.

-دغجوقة، محمد حميد. (2015). ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

-أمين، صبحي محمد. (19 أكتوبر، 2016). مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الإنساني. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي. تاريخ الاسترداد 4 مارس، 2020، من

https://democraticac.de/%3Fp%3D38854&+cd=3&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن. (1945). التدابير المتخذة في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions

-الأمم المتحدة. (9 ديسمبر، 1981). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/ 103 المؤرخ في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1981. جامعة منيسوتا. تاريخ الاسترداد 4 مارس، 2020، من

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/DIIIIAS.html

-الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (ديسمبر، 2018). التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوى الكبرى. (العدد الثاني). برلين، ألمانيا: مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=58030

-الموسوعة السياسية. (March, 2020). التدخل الدولي. تم الاسترداد من https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

-سكاي نيوز عربية. (10 ديسمبر، 2015). ليبيا مرتع وملاذ لعناصر الإرهاب من داعش والقاعدة. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من https://www.skynewsarabia.com/

-شعبان، عبد الحسين. (5 سبتمبر، 2011). ليبيا: احتلال بالتعاقد أم الأمن الناعم؟ (3477). الحوار المتمدن. تاريخ الاسترداد 28 فبراير، 2020، من http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274360

-صلاح، مصطفى. (10 ديسمبر، 2019). سياسة المناورة .. الاتفاق الأمني بين تركيا وحكومة الوفاق وتداعياته على الأمن الإقليمي في شرق المتوسط. المركز العربي للبحوث والدراسات. تم الاسترداد من http://www.acrseg.org/41435

-عبد الحميد، أشرف. (6 يونيو، 2020). إعلان القاهرة.. السيسي يعلن مبادرة سياسية لإنهاء أزمة ليبيا. القاهرة: موقع العربية نت. تم الاسترداد من https://ara.tv/2xm28

-كيوبوست. (21 يوليو، 2019). خريطة التنظيمات المسلحة في ليبيا. كيوبوست. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من https://www.qposts.com/

-لكريني، د. إدريس. (20 نوفمبر، 2015). إشكالات التدخل الدولي. مركز الخليج للدراسات. تاريخ الاسترداد 4 مارس، 2020، من http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/62fb78c3-3e92-4ce6-bf60-520e64439f24

-نظير، د. مروة. (26 أبريل، 2020). مسارات التوظيف: كيف تستغل الجماعات الإرهابية جائحة كورونا. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تاريخ الاسترداد 16 June, 2020، من

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5543/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%8

-هيومن رايتس واتش. (2019). ليبيا: أحداث 2018. منظمة هيومن رايتس واتش. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من https://webhttps://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-gl=eg&ct=clnk&hl=ar&cd=2&+chapters/325754

-وكالات أبو ظبي. (19 ديسمبر، 2019). بعد اتفاق تركيا والسراج.. الاتحاد الأوروبي يبحث خيارات الرد. تاريخ الاسترداد 15 مارس، 2020، من https://www.skynewsarabia.com/middle-east/

-BBC Arabic. (22 ديسمبر، 2019). قوات حفتر تحتجز سفينة طاقمها تركي وأردوغان يعلن عدم التراجع عن دعم حكومة الوفاق الليبية. تاريخ الاسترداد 18 مارس ، 2020، من https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50884874

المراجع الأجنبية:

A: Books:

-Clark, L. (2002). Globalization and the post- cold war order, in: The Globalization of world politics: an introduction to international relations (2 ed.). (J. Baylis, & S. Smith, Eds.) Great Britain: Oxford University.

-Linklater, A. (2002). Globalization and the transformation of political community, in: The Globalization of world politics: an introduction to international relations (2 ed.). (J. Baylis, & S. Smith, Eds.) Great Britain: Oxford University.

B: Periodicals:

-Liu, Y. (2019). The Basic situation of modern Nation-State. Journal of Political Sience and International Relations, 2(4), pp. 86-92.

C: E. Sites:

-Bray, D. (2020, April 19). Pandemic may replace the nation-state: But with what? . Atlantic Council. Retrieved June 16, 2020, from Pandemic may replace the nation-state: But with what?: https://www.atlanticcouncil.org/content-series/beyond-covid-19/pandemic-may-replace-the-nation-state-but-with-what/?fbclid=IwAR211Z7n4-CKDitLdTdw_HwYFq86sndmWHY8UmG53P1ChuxP340WQwRIUpM

-Dasgupta, R. (2018, April 5). The demise of the nation state, The Guardian. Retrieved February 18, 2020, from

https://www.theguardian.com/news/2018/apr/05/demise-of-the-nation-state-rana-dasgupta

-Driver, S. (2014, October 25). The Sovereign Nation-State as a Contributor to Terrorism. Retrieved March 15, 2020, from https://www.e-ir.info/2014/10/25/the-sovereign-nation-state-as-a-contributor-to-terrorism/

-Grant, M. L. (2019). The Beginning of the End of the Nation State. Retrieved February 18, 2020, from https://www.forbes.com/sites/marklyallgrant/2019/01/03/the-beginning-of-the-end-of-the-nation-state/

-Suter, K. (2018, May). The Future of the Nation-state in an Era of Globalization. *3*(4). Cadmus. Retrieved from https://www.cadmusjournal.org/node/669

-The free dictionary. (n.d.). International terrorism. The free dictionary. Retrieved from http://www.thefreedictionary.com/international+terrorism

- UN Charter. (1945). Article 2. United Nations. Retrieved June 16, 2020, from https://www.un.org/en/sections/un-charter/un-charter-full-text/